القائم يلقي كلمته

القائم والمبارك متوجين بالتحية

نض 16 من إجمالي الحضور 48

المبارك : الحكومة ستكرس جهودها خلال العطلة البرلمانية للاعداد الجيد لدور الانعقاد المقبل بدراسة جميع القضايا

الملاحظات النيابية وتقارير اللجان البرلمانية والرقابية تعكس الرغبة في الاصلاح وسنعمل على الاستفادة منها

دور الانعقاد شهد طرحا حكوميا اتسم بالشفافية.. ووفرنا لمجلس الأمة جميع الأسباب ليؤدي دوره

الدقباسي : الوزير متعاون والعمل السياسي يتطلب وجود تنسيق والحل يكون بتعديل القانون

المبارك يلقي كلمته

عبدالصمد : ميزانية الدولة تمر بعجوزات مالية منذ ست سنوات وتغطيها من الاحتياطي المالي

زيادة رسوم الخدمات وفرض الضرائب لن يعالج العجز المستمر في ميزانية الدولة

الفضل : أقول للسيد عدنان لا تستغرب وجود مشاريع في الخطة ويتم التراجع عنها

السرية، لافتا الى انه يتوقف عند قضية مطالبات توفير الدرجات الوظيفية للكويتيين في الجهات الحكومية ومنها على سبيل المثال القطاع النفطي طلب 1000 درجة ولم توفر له إلا 500.

واشار الصالح الى ان هناك اسماء على طوابير الانتظار بالخدمة المدنية وهناك وظائف ودرجات شاغرة لا تستغل، متمنيا على وزارة المالية توفير الدرجات لطالبي الوظائف وان يكون هناك دور أكثر فاعلية للجنة الميزانيات بهذه المسألة «توفير الدرجات الوظيفية».

ونوه النائب خليل ابل الى وجود خلل «عود» باستمرار عجز الموازنة وعلى القائمين على المؤسسات الحكومية تقديم خطط تقضي بزيادة الايرادات فصندوق الاحتياطي العام بدأ ينضب.

واشار النائب بدر الملا الى «حاجتنا لتعظيم الإيرادات غير النفطية» داعيا الى زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع ومعالجة الكثير من الأمور التي ترد في تنفيذ الميزانية كالمناقلات وتغلية حسابات الأمانات.

وأوضح النائب رياض العدساني ان الميزانية المستقلة المفترض أن تمول ذاتها بذاتها وهي لديها أرباح محتجزة، مشددا على ضرورة تقيد الخطة الحكومية بالميزانية، مشيرا الى ان من ضمن خطط القطاع النفطي الوصول لإنتاج 4 ملايين برميل وليس 3 ملايين ويجب التنسيق الحكومي لتنفيذ هذه الخطة. ومنوها الى ان عقود التسليح قسمت على قسمين احدهما من الاحتياطي والآخر من الميزانية بمبلغ 6 مليارات دينار و200 مليون دينار والمفترض ان تحول كلها على الميزانية وليس الاحتياطي العام للدولة.

وانتقل المجلس للتصويت على الميزانية العامة للدولة بإيرادات قدرت 15 مليارا و811 مليونا و743 الفا، ومخصصات 1 مليار و581 مليونا و147 الف دينار، ومصروفات 22 مليارا و581 مليونا و34 الفا، وعجز بلغ 8 مليارات و269 مليونا و430 الفا و400 دينار.

ووافق المجلس على الميزانية العامة للدولة 2019-2020 والحساب الختامي للسنة المالية 2018-2019 بـ 36 صوتا من اصل 56 وعدم موافقة 20.

وانتقل المجلس لمناقشة تقارير اللجان عن طلبات التحقيق المتعلقة بالملاحظات بشأن تجاوزات وزارة الصحة، الأمطار، البنية التحتية، الحجازات الزراعية، الجوازات المزورة.

وأوضح الرئيس الغانم أن هناك طلبا بالتصويت على إحالة 4 تقارير للنيابة وهي تقارير مصفاة الزور والحجازات الزراعية والتجاوزات في وزارة الصحة وعجز البنية التحتية لاستيعاب الأمطار.

ووافق المجلس على إحالة هذه التقارير الى النيابة العامة.. وإحالة باقي التقارير للحكومة.

وعبر نقاط نظام، طالب النواب خليل ابل ورياض العدساني وسعدون حماد بالتزام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بما ورد في التقرير من توصيات بشأن القبول بالفتوى والتشريع وقبول جميع المستحقين.

وحصل لبس حول مصير التقارير التي لم تحل للنيابة، وأوضح الرئيس الغانم أن التقارير احيلت للنيابة وتقرير الجوازات المزورة بقي منفردا فهل يعني ذلك عدم الموافقة على التقرير.. واعترض النائب الحميدي السبيعي وعدنان عبدالصمد على عدم القبول بالتقرير والذي ينبغي إحالته للحكومة للأخذ بتوصياته، ونوه السبيعي الى ان هذا التقرير لا يحال للنيابة.

من جهته اوضح النائب يوسف الفضالة أن تقرير الجوازات المزورة به مفردات خاطئة، فأشار السبيعي الى ان الأخطاء المطبعية يمكن معالجتها.

بدوره، أوضح وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح أن قضية الجوازات المزورة تم وضع حل لها في اللجنة من خلال بطاقة صحية.. والآن لا يوجد شيء اسمه (جوازات مزورة) لأن الجوازات المنتهية لا تجدد لهم.

ولفت العدساني الى ان هناك حالات تنتهي جوازاتها السورية ولا يتم التجديد لها ويدعون انهم «بدون».

بدوره، قال النائب محمد الدلال إن قضية التزوير من عدمه يفصل بها القضاء وليس اي جهة أخرى.

وأشار محمد هايف الى ان المجلس كلف لجنة حقوق الإنسان بهذه القضية وتم بحثها في اللجنة حتى مع السفارات المعنية والتي اكدت تزوير الجوازات وأعطت شهادات بذلك، وهذا أمر يسيء للدولة.

وقال عبدالصمد إن الموافقة على التقرير لا يعني قبول الحكومة بما ورد به وإلزامها ويمكنها ان ترد بعد الموافقة على التقرير بملاحظاتها على التوصيات لذلك ينبغي منها الموافقة ومن ثم إبداء رأيها تاليا.

بدوره، دعا النائب عبدالله الرومي الى وضع العواطف جانبا في التعاطي مع مثل هذه القضية، مشيرا الى ان التوصيات قد تؤدي لحصول غير المستحقين على الجنسية الكويتية، ومبينا ان هناك 4 آلاف سوري عدلوا أوضاعهم في الجيش والشرطة.

من جانبه قال النائب ثامر السويط إن ما حدث بهذه القضية هو جريمة بحق إخواننا «البدون» الذين ظلموا.

ورفض مجلس الأمة إحالة (التقرير الثاني للجنة حقوق الإنسان عن تكليف المجلس التحقيق في الجوازات المزورة) إلى الحكومة.

من جهته قال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إن الظروف الإقليمية الدقيقة وما نتمخض عنه من استحقاقات سياسية وأمنية تتطلب من المجلس والحكومة ممارسة تتصف بالنضج، وعملا يتسم بالمسؤولية، وأداء يرقى إلى مستوى التحديات.

وقال إن الأوضاع الماثلة ونذر التصعيد العسكري في المنطقة تحتم على أعضاء الحكومة والمجلس التصرف كرجال دولة مؤتمنين على مصالح البلاد.

جاء ذلك في كلمة للغانم في ختام أعمال دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر.

وقال « إننا كبرلمان وحكومة، مطالبون بالاحتكام دوما إلى لغة الأرقام والحقائق، ككشف حساب مفتوح وشفاف أمام الشعب الكويتي، الذي ينظر ويراقب ويتأمل من سلطتيه التنفيذية والتشريعية إنجازات يتلمسها على أرض الواقع».

وأضاف « اننا كبرلمان وحكومة، مطالبون بترجمة الوعود التي صيغت على الورق، إلى مكتسبات محسوسة، يشعر بها المواطن في كافة مناحي الحياة سياسة واقتصادا وإدارة ومجتمعا وثقافة ورياضة وكل ما يحتاجه الإنسان لضمان العيش الكريم والحياة المثالية».

وقال الغانم» اقول هذا الكلام، وكلام سمو أمير البلاد في رمضان الماضي، لا يزال ملء السمع حديثه الذي تضمن دعوات صريحة ومباشرة، لا موارية فيها إلى ضرورة التحلي باليقظة وتحمل المسؤولية وتقدير الظروف التي نمر بها وحديثه، الذي تضمن دعوة إلى تغليب مصلحة الوطن والمواطن، على كل المصالح الضيقة الأخرى وحديثه الذي تضمن تحذيرا وتنبيها، من الأخطار الوجودية، التي تتربص بنا، وسط هذه المستجدات الإقليمية المتهية والمتسارعة».

وتساءل الغانم» كيف لنا كحكومة وبرلمان أن نترجم دعوات وتحوفات سمو الأمير وتحذيراته ؟»

وقال» إن المسؤولية الملقاة على عاتقنا جسيمة، وقدرنا أن نكون في هذا المكان وفي هذا التوقيت، لنمارس قدرا عاليا من تحمل المسؤولية، ونتحلى بأقصى درجات النضج والحكمة».

وقال « ان تحمل المسؤولية هنا ، تعني عملا تشريعيا منظما ومحترفا وخطابا سياسيا جامعا وعاقلا وأداء رقابيا راقيا وناضجا وتعاونا برلمانيا متكافئا ومثمرا».

وأكد الغانم» من دون تلك الوصفات الضرورية للإنجاز ، سنظل تراوح في مكاننا ، أو في احسن الأحوال ، ستكون حركتنا في غاية البطء ، والوقت هنا عامل مهم ونحن لا نملك ترف الانتظار والتكاسل فالعالم من حولنا يمضي بسرعة ولا ينتظر احدا».

واختتم الغانم كلمته قائلا « قبل ان أختتم دور الانعقاد الجاري ، أود ان أتقدم بالشكر الجزيل لكم .. أعضاء المجلس من النواب » ، وأعضاء المجلس من الوُزراء وعلى رأسهمْ سمو رئيس مجلس الوزراء ، علَى ما قمتم به من عمل وجهد طوال دور الانعقاد ، والذي توج بإقرار 22 قانونا ، مقارنة مع 12 قانونا تم اقراره في دور الانعقاد الثاني ، وستة قوانين فقط في دور الانعقاد الأول ».

كما توجه الغانم بالشكر الى نائب الرئيس وامين السر والمراقب ، و أعضاء مكتب المجلس وامين عام مجلس الأمة ، وكافة العاملين بالأمانة العامة وحرس المجلس ووسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة.

من ناحيته أكد سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ان الحكومة ستكرس جهودها خلال العطلة البرلمانية للاعداد الجيد لدور الانعقاد المقبل بدراسة جميع القضايا لتحقيق مزيد من الإنجاز «من أجل رفع معاناة أهل الكويت من ضغوط الحياة».

وقال ان تحديات المستقبل كبيرة لوضع الكويت في مصاف دول العالم المتقدم ورفع ترتيبها في المؤشرات الدولية ولن يكون ذلك إلا بالعمل الجاد على تلبية احتياجات المواطنين ووضع الحلول الجذرية لقضايا تتفق الحكومة مع مجلس الأمة على اولوياتها.

واضاف المبارك : ننوه بالفخر لانتخاب الكويت عضوا غير دائم في مجلس الامن ما يؤكد دور صاحب السمو والكويت في تعزيز السلم

وذكر المبارك ان الملاحظات النيابية وتقارير اللجان البرلمانية والرقابية تعكس الرغبة في الاصلاح وسنعمل على الاستفادة منها في تقويم مسيرة العمل،مؤكدا اننا بحاجة اكثر من اي وقت مضى ان نكون مدركين لما يجري في منطقتنا والعالم من تحديات لا يمكن الانشغال عنها ، واضاف ان دور الانعقاد شهد طرحا حكوميا اتسم بالشفافية.. ووفرنا لمجلس الامة كافة الأسباب ليؤدي دوره ، مبينا اننا بحاجة لإدراك ما يجري في منطقتنا والعالم.. والمن إدارة رئيس مجلس الأمة للجلسات بحكمة واقتدار.

النائب الأول يتابع مجريات الجلسة

عبدالصمد متحدثا

وانفض دور الإنعقاد